

## PRESS CLIPPING SHEET

<b>PUBLICATION:</b>	Rose El Youssef
<b>DATE:</b>	10-November-2015
<b>COUNTRY:</b>	Egypt
<b>CIRCULATION:</b>	40,000
<b>TITLE :</b>	Pharmacists' syndicate calls on its branches to determine which pharmacies are in violation across governorates
<b>PAGE:</b>	04
<b>ARTICLE TYPE:</b>	Syndicate News
<b>REPORTER:</b>	Aamany Hassan

## «الصيدالدة» تطالب فروعها بحصر الصيدليات المخالفة بالمحافظات

كتبت - أماني حسين

كما أن المادة ٨٧ نصت على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة الصيدلة بدون ترخيص أو حصل على ترخيص بفتح مؤسسة صيدلية بطريق التحايل أو باستعارة اسم صيدلي، يعاقب بنفس العقوبة الصيدلي الذي أعاز اسمه لهذا الغرض ويحكم بإغلاق المؤسسة موضوع المخالفة وإلغاء الترخيص الممنوح لها، فضلا عن نص المادة (٢) من لائحة آداب وتقاليد المهنة والتي جاءت «على الصيدلي ألا يسئ إلى زملائه سواء بالانتقاص من مكانتهم العلمية أو بأي وسيلة أخرى».



عميد

وأضاف رئيس لجنة الدخلاء إن القانون واللائحة قد ألزما العضو مسؤولة تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المتعلقة بمزاولة المهنة، كما أنه منوط بالنقابة التحقيق مع المخالفين ومحاكمتهم تأديبياً لكل من أخل بأحكام القانون أو بآداب المهنة وتقاليدها أو امتنع عن تنفيذ قرارات الجمعيات العمومية أو مجلس النقابة العلمية أو الفرعية أو أهمل في عمل يتصل بمهنته، وقرر لذلك عقوبة الغرامة أو الوقف عن مزاولة المهنة أو إسقاط العضوية من النقابة.

طلبت النقابة العامة للصيدالدة رؤساء لجان محاربة الدخلاء على المهنة بالنقابات الفرعية بسرعة حصر الصيدليات المخالفة لقانون المهنة بالمحافظات وإرسالها إلى النقابة العامة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

ومن جانبه قال الدكتور أحمد عامر رئيس لجنة محاربة الدخلاء على المهنة بالنقابة العامة للصيدالدة إن النقابة ستقوم بحصر الصيدليات المخالفة وعمل قائمة سوداء بأي صيدلي مكن دخيلاً وشاركه في مزاولة مهنة الصيدلة وفتح صيدلية من خلال بيع اسمه، مضيفاً: إن النقابة هي المختصة بتنظيم مزاولة المهنة والمحافظة على كرامتها وحماية حقوق أعضائها والتحقيق والتأديب للمخالفين، بالإضافة إلى أن النقابة هي المختصة بتهيئة الظروف المالية والمعنوية التي تكفل مصالح المهنة والعاملين بها.

وأوضح أن قانون مزاولة المهنة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ نص على أنه: لا يمنح الترخيص بإنشاء صيدلية إلا لصيدلي، ولا يجوز للصيدلي أن يكون مالكا أو شريكا في أكثر من صيدليتين.